

## وزير العمل يصرح:

# الاتفاق على تشكيل لجنة لدراسة تقرير الخبراء الاكتواري حول التأمينات ليس صحيحاً ما نشر في الصحف عن إلغاء امتيازات المؤمن عليهم



وزير العمل

الاكتوارية. وأن الدراسة الاكتuarية الأخيرة التي اعدتها المؤسسة المذكورة قد خضعت لمراقبة وتدقيق كبير الخبراء الاكتواريين في المملكة المتحدة.

وقد ناقش مجلس إدارة الهيئة التقرير وتوصياته وقرر رفعه إلى مجلس الوزراء الموقر الذي قام بدوره بدراسة وإحالته إلى مجلس التنمية الاقتصادية لإخضاعه للمزيد من الدراسة.

وأضاف الوزير أن كل ذلك يثبت أن ما جاء أو ذكر من قرار بإلغاء معظم الامتيازات التي يحصل عليها المؤمن عليهم غير صحيحة وليس دقيقاً.

من جهة ثانية أكد مصدر مسئول بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن قانون الهيئة لا يسمح لها بعد قد أي اجتماع مجلس الإدارة إلا بحضور ممثل واحد على الأقل من أطراف الانتاج الثلاثة. أي أنه لا يمكن عقد أي اجتماع مجلس الإدارة إلا بحضور ممثل العمال أو واحد منهم على أقل تقدير.

وأكد المصدر نفسه أن محاضر ومناقشات المجلس التي تسجل صوتياً لا تحتوي على أي شكل من الأشكال أن ممثلاً عن العمال في مجلس إدارة الهيئة قد هدد بالانسحاب من المجلس. كما أكد المصدر كذلك أن ارساء مناقصات اجراء الدراسات الاكتuarية واختيار الجهة التي ستقوم بها يتم ذلك من خلال مجلس إدارة الهيئة.

وأشار المصدر إلى أن الخبرير إبراهيم مهناليس خبيراً اكتوارياً للهيئة كما ورد في الصحيفة، وأنما هو رئيس ومدير مؤسسة منها للدراسات الاكتuarية وهي مؤسسة مستقلة تعمل على المستوى الاقليمي والعالمي في مجال الدراسات

الاجتماعية انه تم الاتفاق على تشكيل لجنة من الاتحاد العام لعمال البحرين لدراسة التقرير المذكور واعداد وجهة نظرها وتوصياتها بهذا الشأن.

وأكمل الوزير أن ما نشر في احدى الصحف المحلية من أن مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد اعتمد عدداً من التوصيات الهامة التي تلغي معظم الامتيازات التي يحصل عليها المؤمن عليهم منذ العشرين سنة الماضية هو غير صحيح ويقتصر إلى الدقة.

موضحاً أن المرسوم الخاص بتأسيس الهيئة يستوجب من مجلس الإدارة اعداد دراسات اكتوارية منتظمة تعكس الوضع المالي الحقيقي المتوقع للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. هذا إلى جانب التقارير السنوية التي يعدها المدقق الخارجي للهيئة.

وأضاف وزير العمل والشئون الاجتماعية أن الدراسة الاكتuarية التي اجريت قبل ٤ سنوات قد أشارت إلى ضرورة إعادة النظر في معادلة الإيرادات والمصروفات للهيئة والتي أخذت نتيجة نحو التساوي.

وقد رفعت تلك الدراسة إلى مجلس الوزراء الموقر للاطلاع عليها وقد اتخاذ قرار بإجراء دراسة اكتuarية أخرى للتأكد من الوضع على حقيقته. وجاءت الدراسة الأخيرة لتؤكد ضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة للتصحيح أو وضع الهيئة. وتضمنت الدراسة جملة من التوصيات ترتكز على زيادة إيرادات الهيئة وتخفيض مصروفاتها.

تنفيذ التوجيهات حضرة صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الملك المفدى، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلطان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر تباحث وزير العمل والشئون الاجتماعية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية السيد عبد النبی عبد الله الشعلة مع السيد عبد الغفار عبد الحسين رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في تشكيل لجنة لدراسة التوصيات التي وردت في التقرير الذي أعده الخبرير الاكتواري حول الأوضاع المالية للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وأكمل وزير العمل والشئون